



### المشترك يجهض الحوار

ناصر محمد العطار \*



■ رغم الأصوات والصرخات المنذرة بالأخطار التي تهدد العالم بأسره وبلد الإيمان والحكمة باعتبارها بات وأصبح هدفا للأشراش ومسرحا لجرائمهم وفتنتهم ومؤامراتهم.. ومع كل ذلك تبدو الصورة قائمة جراءة تصرفات نافذي أحزاب اللقاء المشترك والذين لم تصح ضمائرهم حتى اللحظة وما زالوا في غمرتهم متجاهلين وربما قاصدين لأفعالهم في حمل معاوهم والتركيب بالوطن حتى يقع فريسة للفراغ الدستوري وسلب الشعب حقه في تسيير شؤونه بنفسه ليحكمه أصحاب المشاريع والولايات الضيقة، ولأن أبناء شعبنا يدركون خطورة الموقف ويلمسون المعاناة ويعون أن الفتنة والنشر يسير تحت مسرحيات وحلقات الحوارات السقسراطية لقضاياها ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.. ولا نجد من يد في سبيل أداء فرض العين للدفاع عن الوطن ومكاسبه مبدئين بالبن والحنسني استجابة لأوامر الله ونبي البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم لدعوة نافذي المشترك أن يرحموا الطفل والأم والشيخ الذين تسلب أوقاتهم ويقتل أرباب عيشهم وأن ينظروا لمستقبل أكثر من عشرة ملايين طالب وطالبة وكافة أبناء الشعب.. فيفتكوا عن افتعال الأزمات.. وأن لا يفوتوا بعد اليوم ساعة في سبيل نجدة الوطن وتمكين الشعب من التحرر من مشاريع الوصاية وممارسة حقوقه الدستورية.

إن الشعب عرف حقيقة أسباب ومسببات ما حدث ويحدث له من قبل المشترك ومن ذلك:

– ان المشترك هو المنسحب في إجهاض الحوار على مدى عام ونصف تم خلالها تلبية كافة مطالبهم واستيعاب الـ٣٦ توصية الصادرة عن البعثة الأوربية حول الانتخابات البرلمانية والمحلية ٢٠٠٦م وما أضيف إليها وفقا للقرار المعد سلفا ومنها التوصية التي تضمنت إلغاء حق التصويت في الانتخابات الرئاسية في إطار الدائرة الواحدة للوطن، وان كان مكتوف لا دستوروا وقانونا وفي جميع بلدان العالم الديمقراطي والتي تجيز الاقتراع من على ظهر السفن اينما وجدت في البحار والمحيطات.. ثم ألم يكن من ظهر علنا ومن على قبة البرلمان هم نافذو المشترك وتحديد في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م يوم تكث تمهاتهم بتقديم مرشحيهم لعضوية اللجنة العليا للانتخابات الى مجلس النواب لإعادة تشكيلها بعد توقف عملها لأكثر من ستة أشهر؟!.. تلى ذلك إجهاض المشترك لمشروع التعديلات على قانون الانتخابات التي صيغت وصوت عليها مادة مادة.

– ألم يكن مخاض الحوارات والتنازلات ولو التنازلات القديمة من المؤتمر تجاوزت اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م؟!..

ونجد ان البند الثاني من الاتفاق قد خصص وبنص صريح إعادة طرح التعديلات على قانون الانتخابات الى مجلس النواب لإقراره، يلي ذلك ما تضمنه البند الثالث من إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقا للقانون، وأنه الى اليوم لم يتم ولو بنسبة ١٪ للسير بهما نحو التطبيق وان القصد منهما هو إبطال أعمال اللجنة العليا للانتخابات في إجراء مراجعة وتعديل جدول الناخبين ٢٠٠٨م والتي تمت وفقا للدستور والقانون ومن قبل لجان شكلت من التربويين، وبالمثل ما يتعلق بتعديلات قانون الانتخابات وكل هذه الممارسات هدفها إعاقة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها أبريل ٢٠١١م والوصول بالبلاد الى فراغ دستوري ومؤسسي.. وحشد وتضليل الرأي العام الداخلي والخارجي للوقوف بصفتهم في سبيل إعاقة الانتخابات.

ادعاء المشترك بعدم استيعاب توصيات البعثة الأوروبية.. ادعاء كاذب في حين أنهم الممتسبون الرئيسيون دون غيرهم ولأكثر من مرة.

أما القضية الثالثة وذلك ما تضمنه البند الأول من اتفاق فبراير ٢٠٠٨م والمتعلق بالتعديلات الدستورية بهدف تطوير النظام السياسي والانتخابي فقد قصد المشترك منه ما يكمل بحسبان حتى الشياطين، حيث تحولت العبارة المطالبة التي صيغت بـ «تطبيق الاجراءات لتصبح شجبا يهدد ويقضي على جميع مكاسب الوطن ويعيد الى الأزمات الغائبة» والتغلب والخاسرة في بعض المناطق تحت التزعة الشيطانية المنضوية على ذراع قضايا ليس لها اساس.

وهذا تمكن نافذو المشترك من فرض شروطهم على الدولة حتى أخلى سبيل المحرمن بدعوى عودتهم للحوار.. وفي الاخير مطالبة احزاب المشترك بتأجيل الانتخابات ورفض مبادرة فخامة رئيس الجمهورية للمشارك بتشكيل حكومة وطنية من المؤتمر وأحزاب المشترك في «قسمه صيزي» وذلك قبل الانتخابات النيابية ٢٠١١م وبعدها بعض النظر عن خيار الشعب ولكن يمنح ثقته في صناديق الاقتراع وان كان هذا هدفا جميلا للرئيس القائد للام والشفقة وتوجيه الجهود للتصدي للخطر الخارجي إلا أن تلك الجهود للأسف لم تلق قبولا من نافذي المشترك.. فالعالم بأسره ومنذ فجر أول يوم للديمقراطية جعل خياره لحل قضاياهم تقدم المعارضة بطلب الدعوة للانتخابات مبكرة لا المطالبة بتأجيلها كما تسعى أحزاب المشترك لذلك بما يجعل من صوت الشعب مقصد كل الأحزاب وأساسا لتمنيله في السلطة النيابية.. والأشد غرابة وعجبا أن ترفض أحزاب المشترك هذه المبادرة أيضا.

ترى ما سيكون الآتي من عوان الشر بعد أن رفضوا الوصول للسلطة بالتقاسم..؟!..

\* رئيس دائرة الشؤون القانونية

# الانتخابات حق دستوري للشعب.. وليست هبة من الأحزاب

## قيادات حزبية لـ«الميثاق»:

صانبا ولا ينبغي التراجع عنه، ونثه الى عامل الوقت الذي أصبح قصيرا ويوجب البدء الفوري للتخصير لهذا الاستحقاق الشعبي.. مؤكدا أن التجارب السابقة مع أحزاب المشترك اثبتت أنه يماطل ويُسوّف بحجج غير واقعية للتهرب من الانتخابات وايصال البلد الى فراغ دستوري ليعيث بعد ذلك فسادا في الأرض وتكتيلا بالحرب والنسل.. وقال الشرعي: ما زال الباب مفتوحا أمام المشترك سواء المشاركة في الإعداد والتهيئة للانتخابات أو للحوار حول أي أمور خلافية، باعتبار الحوار خيارا مطروحا في كل الأحوال قبل أو بعد الانتخابات.

مضيفا: أن تهرب المشترك من الانتخابات ناتج من ادراكه بأنه سوف يخرج بخفي حنين ولم يرض غروره السياسي الذي يفوق شعبيته التي تضاعفت بسبب مساندته للحراك الانفصالي والتمرد الحوثي واعمال التقطع والقتل بالهوية، الأمر الذي يتوجب على قواعده إعادة النظر في هذا المنزلق الذي أدخل المشترك نفسه فيه ويريد جريحة البلد إليه، تحت قاعدة «أنا وبعدي الطوفان».. داعيا قواعد المشترك الانتصار للنهج الديمقراطي عدم السماح لأهواء شخصية باغتيال تجربة شعبنا الديمقراطي وسلب إرادته الحرة.

### عين الصواب

من جانبه يقول الدكتور صالح محمد العزيبي -رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة التحرير: الانتخابات حق للشعب لا يجب التقريط به أو تأجيله بأية حجة.. وإذا كانت الأحزاب تحترم ارادة الشعب فما عليها إلا المضي نحو الانتخابات مهما كانت النتائج مخيبة للأمل لهذا الحزب أو ذاك فهذه هي قواعد اللعبة السياسية.

وأضاف: لقد قبل الشعب عملية التمديد على مضض لعامين.. وإذا أصرت الأحزاب على تمديد آخر فإن البرلمان سيفقد شرعيته القانونية والدستورية ويصبح اعضاؤه عبارة عن موظفين لدى الأحزاب وليسوا ممثلين للشعب.. مشيرا الى أن السير نحو الانتخابات عين الصواب وهو حق دستوري وشعبي لا يحق للأحزاب التقريط به وإلا اعتبرت الأحزاب هي التي اغتالت الديمقراطية وصادرت حق الشعب باختیار ممثليه.

وأكد حزب جبهة التحرير أنه سوف يدخل الانتخابات منافسا للمؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب وليس تحليف.

وحتى من أي تمديد للبرلمان لأن ذلك يعد غلطة قاتلة ستدخل البلد في نفق مظلم يدمر كل شيء وأولها الأحزاب نفسها التي ستصبح في حكم الخنقة ناهيك عن الدخول في نزاع دستوري وما سيرتب عليه من مشاكل لا حصر لها.

### ليس هبة

الى ذلك يقول شوقي زيد -الأمين العام المساعد لحزب الوحدة الشعبية: إجراء الانتخابات في موعدها قانوني ودستوري وليس هبة من هذا الطرف أو ذاك، ومن يتراجع عن خوض هذا الاستحقاق إنما يتراجع عن النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

ولفتا الى أن تأجيلها والتمديد للبرلمان الحالي التفاف على الدستور وانقلاب على الديمقراطية وإرادة الشعب الذي من حقه التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها.. وأكد أن حزب الوحدة والشرف الصحي للمناطق الريفية بمشرفه بمرشحين في العديد من الدوائر الانتخابية منوها الى أن التحالف مع المؤتمر لا يعني أن نضج جزءا منه.

داعيا كافة أعضاء الحزب والمواطنين للالتفاف مع القيادة السياسية في انجاح الانتخابات في الموعد المحدد مهما غرد البعض خارج السرب. □



عارف الشرجي

■ أكدت عدد من القيادات الحزبية في أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد. وقالوا إنها استحقاق شعبي ودستوري لا يجب التقريط فيه، معتبرين التأجيل الذي تدعو إليه أحزاب المشترك انتهاكا للدستور وإلغاء الحق الديمقراطي والتنافا على حق الشعب في اختيار ممثليه في البرلمان..

لافتين الى أن التأجيل سوف يدخل البلد في فراغ دستوري وسيترتب على ذلك صراعات، الجميع في غدى عنها.



### عضو قيادة حزب البعث: على الأحزاب تغليب مصلحة الوطن على ما عداها

**الأمين العام المساعد للتنظيم البعثي: المشترك يهرب من الانتخابات خوفا من تكرار الهزيمة**

**أمين عام اتحاد القوى الشعبية: مساندة المشترك للإرهاب أفقدته شعبيته!!**

**رئيس الدائرة السياسية لحزب التحرير: الانتخابات حق للشعب لا يجب التقريط بها**

**الأمين العام المساعد للوحدة الشعبية: تأجيل الانتخابات انقلاب على الديمقراطية**

## دورتان في مكافحة الفساد وإدارة مياه الريف بلحج

الميزة. منوها الى أنه سيتم مناقشة الحلول لأهم المشاكل ودور الشباب في مكافحة الفساد.

من جانب آخر بدأت السبت بحفلة لحج الدورة التوعيبية لمكافحة الفساد.

وقال الاخ مراد الحوشي منسق الدورة التي تعقد بالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: إن خمسين شابا وشابة سيعرفون خلال أربعة أيام على عدد من المواضيع حول التعريف بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من حيث التكوين وعدد الأعضاء ونوع القضايا المجرمة والفساد واسلوب مكافحته والعمل الطوعي والشخصية وكيفية إعداد الموازنة لذلك. □

## موقع «الأسرة والتنمية» على شبكة الانترنت

■ تزامنا مع احتفالنا بإطفاء الشمعة السابعة من عمرها الحافل بالعباءة الإعلامية الطلقت مجلة «الأسرة والتنمية» لقرائها وجمهورها في كل مكان موقعها الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت، بعد ادخال تغييرات وتطويرات جذرية عليه تمكن زائريه من تصفحه بيسر وسهولة..

تمنياتنا للمجلة التوفيق والنجاح وعلى رأسهم رئيس التحرير الزميل عماد السقاف. □

## رئيس نقابة المهن الطبية يدعو المنظمات المدنية لمحاربة الإرهاب

■ أكد الدكتور حسين السراجي -رئيس المكتب التنفيذي للنقابة العامة للمهن الطبية الفتية- المقابلة على الدور الكبير الذي تضطلع به النقابات المهنية والعلمية في التصدي للأعمال الإرهابية والتخريبية التي تستهدف المجتمع اليمني «أمته وسلامته واقتصاده ووحديته وعقيدته».

ودعا السراجي في تصريح له مع «الميثاق» كافة النقابات والمنظمات المدنية الى تحمل مسؤوليتها وتوظيف تواجدها ومكانتها في أوساط المجتمع في التنبيه لمخاطر الأعمال الإرهابية والتدميرية التي تقوم بها بعض العناصر الخارجة على قيم الاسلام والجمع اليمني والانسانية جمعاء.

وأشار السراجي الى أن النقابات المدنية تكاد تكون المعنى الأول في دعم مؤسسات الدولة الأمنية والوجسدية والتربوية والثقافية وذلك للتصدي لكل دعة الإرهاب ومروجي الكراهية والتخريب والقتلة الذين -كما قال- يحاولون جادين جعل الشعب اليمني -لاسمح الله- صومالا أو أفغانستان أخرى.

وقال: لاشك بأن المسؤولية الوطنية تتطلب أن يعمل الجمع من أبناء هذا الوطن على دحر الإرهابيين وكشفهم وتعريضهم في الداخل والخارج. والتأكيد للعالم بأن اليمن بلد الحضارة والحكمة والتسامح والخير والأمن والسلام. □